وسائل الإثبات الرقمية ودورها في تطوير العدالة الجنائية

Digital Evidence and Its Role in Advancing Criminal Justice

د. هشام حمد النيل عمر: أستاذ القانون العام المشارك – متعاون في كلية الدراسات العليا، جامعة لوسيل، قطر.

***Dr. Husham Hamad Elneil Omar**: Associate Professor of Public Law, Collaborating Faculty Member at the College of Graduate Studies, Lusail University, Qatar.*

Doi: https://doi.org/10.56989/trdvdz47

تاريخ الاستلام: 2026-03-04 تاريخ القبول: 2026-03-23 تاريخ النشر 2026-05-01

الملخص:

تناولت هذه الدراسة وسائل الإثبات الرقمية ودورها في تطوير العدالة الجنائية في ظل التحول الرقمي المتسارع، حيث أصبحت الأدلة الرقمية أداة أساسية في كشف الجرائم وإثباتها. وركزت الدراسة على إشكالية مدى إسهام هذه الوسائل في تعزيز العدالة الجنائية ومدى توافقها مع الضمانات القانونية وحماية حقوق الإنسان، في ضوء ما تثيره من تحديات تتعلق بالمشروعية والحجية والطبيعة التقنية. وقد تمثلت أهمية الدراسة في إثراء الفقه القانوني في هذا المجال الحديث، ودعم الجهات القضائية بفهم آليات التعامل مع الأدلة الرقمية وتقييم كفاية الأطر القانونية القائمة. كما هدفت إلى تحديد مفهوم وخصائص الإثبات الرقمي وتحليل حجيته وبيان إطاره القانوني والكشف عن أبرز التحديات المرتبطة به. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى أن الدليل الرقمي مثل نقلة نوعية في منظومة الإثبات الجنائي، إذ أسهم في تسريع الإجراءات وتعزيز دقة الإثبات، شريطة توافر السلامة التقنية وسلامة الإجراءات القانونية، مع بروز تحديات تتعلق بحماية الخصوصية ومشروعية جمع الأدلة وصعوبتها التقنية. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تطوير التشريعات، وتعزيز التأهيل التقني، ووضع ضوابط إجرائية دقيقة تضمن سلامة الدليل وتحقيق التوازن بين مكافحة الجريمة وضمانات الحقوق والحريات.

الكلمات المفتاحية: الإثبات الرقمي، العدالة الجنائية، الدليل الرقمي، الجرائم الإلكترونية، المشروعية القانونية، حجية الدليل، حماية الخصوصية، الإجراءات الجنائية، التحول الرقمي، حقوق الإنسان

Abstract:

This study examined digital means of evidence and their role in the development of criminal justice in light of the rapid digital transformation, where digital evidence has become a fundamental tool in detecting and proving crimes. The study focused on the problem of the extent to which these means contribute to enhancing criminal justice and their compatibility with legal guarantees and the protection of human rights, given the challenges they raise regarding legality, evidentiary value, and technical nature. The importance of the study lay in enriching legal scholarship in this emerging field, as well as supporting judicial authorities in understanding the mechanisms for handling digital evidence and evaluating the adequacy of existing legal frameworks. The study also aimed to define the concept and characteristics of digital evidence, analyze its evidentiary value in criminal proceedings, clarify its legal framework, and identify the major challenges associated with it. The study adopted both descriptive and analytical approaches. The findings revealed that digital evidence represents a qualitative shift in the criminal evidence system, contributing to faster procedures and greater accuracy in proof, provided that both technical integrity and legal procedural safeguards are ensured. However, it also raises challenges related to privacy protection, the legality of evidence collection, and its complex technical nature. The study concluded with recommendations emphasizing the need to develop legislation regulating digital evidence, enhance technical training for professionals in the field of criminal justice, and establish precise procedural standards to ensure the integrity of evidence while maintaining a balance between effective crime control and the protection of rights and freedoms.

Keywords: Digital evidence, criminal justice, digital proof, cybercrime, legality, evidentiary value, privacy protection, criminal procedures, digital transformation, human rights

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر تحولا رقميا متسارعا شمل مختلف مجالات الحياة، وكان للقطاع القانوني، ولا سيما العدالة الجنائية، نصيب وافر من هذا التحول. فقد أفرزت الثورة الرقمية أنماطا جديدة من السلوك الإجرامي، أبرزها الجرائم الإلكترونية والجرائم العابرة للحدود، الأمر الذي استدعى تطوير وسائل الإثبات التقليدية لتواكب الطبيعة المستحدثة للأدلة الرقمية. ولم يعد الاعتماد مقتصرا على الأدلة المادية أو الشهادات التقليدية، بل أصبح الدليل الرقمي، بما يشمله من بيانات إلكترونية، سجلات رقمية، وبصمات رقمية، أحد أهم أدوات الإثبات في الدعوى الجنائية. وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في القواعد الإجرائية التقليدية، بما يضمن استيعاب هذه الأدلة من حيث جمعها، تحليلها، وتقديمها أمام القضاء، دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة. كما يطرح استخدام وسائل الإثبات الرقمية إشكالات قانونية دقيقة تتعلق بحجيتها، ومشروعية الحصول عليها، ومدى توافقها مع حقوق الإنسان، خاصة الحق في الخصوصية وسرية البيانات.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في ضوء توجه التشريعات الحديثة، إلى تنظيم الجرائم الإلكترونية وإدماج الوسائل التقنية في منظومة العدالة الجنائية، بما يعكس سعيا لتحقيق عدالة أكثر سرعة وكفاءة، دون التفريط في الضمانات الأساسية للمتهمين.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تسهم وسائل الإثبات الرقمية في تطوير العدالة الجنائية، وما حدود توافقها مع الضمانات القانونية وحماية حقوق الإنسان في ضوء التشريعات الوطنية والمعايير الدولية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بوسائل الإثبات الرقمية وما خصائصها القانونية؟
2. ما مدى حجية الأدلة الرقمية في الإثبات الجنائي؟
3. ما الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية وحفظها وتقديمها؟
4. ما التحديات العملية والقانونية المرتبطة باستخدام هذه الأدلة؟
5. إلى أي مدى يواكب التشريعات الوطنية التطورات المتعلقة بالإثبات الرقمي؟
6. كيف يمكن تحقيق التوازن بين فعالية العدالة الجنائية وضمانات حقوق الإنسان؟

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالإثبات الرقمي وتحديد أبعاده النظرية، كما يستند إلى المنهج التحليلي في تفسير النصوص القانونية ذات الصلة وتحليل الأحكام القضائية لاستخلاص الاتجاهات القانونية المعاصرة، بما يسهم في تقييم فعاليتها واستشراف سبل تطويرها.

أهداف البحث:

1. تحديد مفهوم وخصائص وسائل الإثبات الرقمية .
2. تحليل حجية الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي .
3. دراسة الإطار القانوني المنظم للأدلة الرقمية في التشريعات الوطنية.
4. بيان التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بالإثبات الرقمي .
5. تقديم مقترحات لتعزيز استخدام الأدلة الرقمية بما يحقق العدالة الجنائية .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسهم على المستوى العلمي في إثراء الفقه القانوني العربي في مجال الإثبات الرقمي بوصفه من المجالات الحديثة والمتسارعة التطور، كما يكتسب بعدا عمليا من خلال دعم الجهات القضائية والتحقيقية بفهم أعمق لآليات التعامل مع الأدلة الرقمية. ومن الناحية التشريعية، يتيح البحث تقييم مدى كفاية النصوص القانونية القائمة واقتراح سبل تطويرها بما يواكب التحولات الرقمية، فضلا عن إبراز الأهمية التقنية في توظيف التكنولوجيا لتعزيز كفاءة منظومة العدالة الجنائية وتحسين أدائها.

هيكل البحث:

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لوسائل الإثبات الرقمية
- المطلب الثاني: التنظيم القانوني لوسائل الإثبات الرقمية
- المطلب الثالث: دور وسائل الإثبات الرقمية في تطوير العدالة الجنائية
- الخاتمة
- المصادر والمراجع

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لوسائل الإثبات الرقمية

يمثل الإطار المفاهيمي لوسائل الإثبات الرقمية نقطة الانطلاق الأساسية لفهم التحولات التي طرأت على نظام الإثبات في المجال الجنائي في ظل الثورة الرقمية. فقد أفرز التطور التكنولوجي أنماطا جديدة من الأدلة التي تختلف في طبيعتها وخصائصها عن الأدلة التقليدية، الأمر الذي يقتضي تحديد ماهية الدليل الرقمي وبيان خصائصه الفنية والقانونية، وتمييزه عن غيره من وسائل الإثبات المعروفة. كما يثير هذا التطور تساؤلات جوهرية حول الطبيعة القانونية لهذه الأدلة ومدى حجيتها أمام القضاء الجنائي، في ضوء ما تتمتع به من دقة تقنية من جهة، وما يحيط بها من تعقيدات فنية وإجرائية من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفهوم الدليل الرقمي وأنواعه

يعد الدليل الرقمي من أبرز مظاهر التحول الذي شهده نظام الإثبات الجنائي في ظل الثورة التكنولوجية، حيث أفرزت البيئة الرقمية أنماطا جديدة من الأدلة لم تكن مألوفة في إطار الإثبات التقليدي. ولم يعد الإثبات في الدعوى الجنائية قاصرا على الوسائل المادية أو الشفوية، بل امتد ليشمل بيانات إلكترونية ومخرجات رقمية تستمد من نظم معلوماتية معقدة، الأمر الذي يستدعي تأصيلا دقيقا لمفهوم هذا الدليل وبيان خصائصه وتمييزه عن غيره من الأدلة.

أولا: تعريف الدليل الرقمي

يقصد بالدليل الرقمي كل بيانات أو معلومات ذات طبيعة إلكترونية يتم إنشاؤها أو تخزينها أو معالجتها أو نقلها بواسطة وسائط إلكترونية، ويمكن الاستعانة بها في إثبات واقعة ذات أثر قانوني أمام القضاء، ولا سيما في المجال الجنائي. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، الرسائل الإلكترونية، سجلات الاتصالات، البيانات المخزنة في الحواسيب والهواتف الذكية، تسجيلات الكاميرات الرقمية، والمعلومات المستخرجة من الشبكات والأنظمة المعلوماتية. ويمتاز هذا النوع من الأدلة بكونه غير مادي في طبيعته، إذ لا يدرك بالحواس بصورة مباشرة، وإنما يستخرج ويعرض من خلال وسائل تقنية، مما يفرض الاعتماد على الخبرة الفنية في تفسيره وتحليله[1].

ثانيا: الخصائص الفنية والقانونية للدليل الرقمي

يتسم الدليل الرقمي بجملة من الخصائص التي تميزه عن الأدلة التقليدية، ويمكن إجمالها في جانبين:

---

[1] الصغير، جميل عبد الباقي. (2001). أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة. القاهرة: دار النهضة العربية. ص15.

1- الخصائص الفنية: القابلية العالية للنسخ دون التأثير على الأصل، وهو ما يثير إشكاليات تتعلق بتمييز النسخة الأصلية من غيرها، سهولة التعديل أو الحذف أو الإخفاء، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تقنية دقيقة للحفاظ على سلامته، الارتباط ببيئة تقنية معينة، بحيث يتطلب استخراجه وتحليله أدوات وبرمجيات متخصصة وإمكانية استرجاعه حتى بعد محاولات الإتلاف، عبر تقنيات التحليل الجنائي الرقمي.

2- الخصائص القانونية: الحاجة إلى إثبات مشروعية الحصول عليه، خاصة إذا تم عبر تفتيش أو مراقبة إلكترونية، ارتباط حجيته بسلامة إجراءات جمعه وحفظه، بما يعرف بسلسلة الحيازة، خضوعه لتقدير القاضي الجنائي شأنه شأن باقي الأدلة، مع الاستعانة بالخبرة الفنية عند الاقتضاء وإثارة إشكاليات تتعلق بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية، مما يتطلب موازنة دقيقة بين مصلحة العدالة وحقوق الأفراد[1].

ثالثا: تمييز الدليل الرقمي عن الأدلة التقليدية

يختلف الدليل الرقمي عن الأدلة التقليدية من عدة أوجه جوهرية، أهمها[2]:

1. من حيث الطبيعة: فالدليل التقليدي غالبا ما يكون ماديا ملموسا (كالمستندات الورقية أو الأدوات)، بينما يتميز الدليل الرقمي بطبيعته غير المادية واعتماده على وسيط إلكتروني.
2. من حيث طريقة الحصول عليه: يتطلب الدليل الرقمي إجراءات تقنية خاصة، مثل التفتيش الإلكتروني والتحليل الجنائي الرقمي، بخلاف الأدلة التقليدية التي يمكن جمعها بوسائل مألوفة.
3. من حيث قابلية التغيير: الأدلة الرقمية أكثر عرضة للتلاعب أو التعديل، مما يفرض ضمانات إضافية للحفاظ على سلامتها.
4. من حيث التقييم القضائي: يحتاج الدليل الرقمي غالبا إلى تفسير فني متخصص، في حين يمكن للقاضي في كثير من الحالات تقدير الأدلة التقليدية بشكل مباشر. وعليه، فإن الدليل الرقمي لا يمثل مجرد امتداد للأدلة التقليدية، بل يشكل نمطا جديدا من وسائل الإثبات يفرض إعادة النظر في القواعد الإجرائية والموضوعية بما يتلاءم مع خصوصيته التقنية والقانونية.

وفي تقدير الباحث، فإن مفهوم الدليل الرقمي لا ينبغي أن يفهم بوصفه مجرد امتداد تقني للأدلة التقليدية، بل باعتباره تحولا نوعيا في فلسفة الإثبات الجنائي ذاتها، يفرض إعادة بناء الإطار المفاهيمي للإثبات بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الرقمية. فالدليل الرقمي، من حيث تعريفه، يتجاوز

---

[1] ذكي، تامر محمد. (2014). الدليل الإلكتروني والحماية الإجرائية للمتهم في جرائم الإنترنت. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص89.

[2] الجوهري، أشرف رمضان. (2006). الدليل الإلكتروني في المواد الجنائية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية. ص112.

كونه بيانات إلكترونية إلى كونه منظومة معلوماتية متكاملة تعكس سلوكا إنسانيا تم في فضاء غير مادي، وهو ما يجعله أقرب إلى أثر رقمي قابل للتحليل والاستنتاج، وليس مجرد وسيلة إثبات جامدة. ومن ثم، فإن حصره في تعريف تقني ضيق يفقده أبعاده القانونية الحقيقية، ويستدعي تبني تعريف مرن يستوعب تطور الوسائط الرقمية وتعدد مصادرها.

كما يرى الباحث أن الخصائص الفنية للدليل الرقمي، وعلى رأسها قابليته للنسخ والتعديل وسهولة نقله، لا تمثل فقط تحديا تقنيا، بل تنعكس مباشرة على طبيعته القانونية، إذ تفرض إعادة النظر في مفاهيم تقليدية مثل أصل الدليل وسلامته، وتستدعي تطوير ضمانات إجرائية أكثر دقة، مثل توثيق سلسلة الحيازة والاعتماد على أدوات التحقق الرقمي. وفي المقابل، فإن هذه الخصائص ذاتها تمنح الدليل الرقمي ميزة لا تتوافر في كثير من الأدلة التقليدية، تتمثل في قدرته على الاحتفاظ بآثار زمنية دقيقة تسهم في إعادة بناء الواقعة الإجرامية بصورة أكثر موضوعية. ومن ثم، فإن التعامل مع هذه الخصائص يجب أن يقوم على فهم تكاملي يجمع بين البعدين الفني والقانوني، دون تغليب أحدهما على الآخر.

وعند التمييز بين الدليل الرقمي والأدلة التقليدية، يميل الباحث إلى رفض النظر إلى هذا الاختلاف بوصفه مجرد اختلاف في الوسيط، بل يراه اختلافا في الطبيعة والوظيفة معا. فالدليل التقليدي غالبا ما يعكس واقعة مادية أو شهادة إنسانية، في حين أن الدليل الرقمي يعكس تفاعلا تقنيا يمكن تحليله واستنطاقه بوسائل علمية دقيقة، الأمر الذي يحد من الدور الذاتي في تقدير الوقائع، ويعزز من موضوعية الإثبات. غير أن هذه الموضوعية تظل نسبية، إذ تعتمد على مدى سلامة الأدوات المستخدمة في استخراج الدليل وتحليله، وهو ما يعيد التأكيد على ضرورة تأهيل الجهات المختصة وتطوير الخبرات الفنية.

وفي ضوء ذلك، يخلص الباحث إلى أن الدليل الرقمي يمثل نقلة نوعية في منظومة الإثبات الجنائي، تستدعي تجاوز القوالب التقليدية، وتبني مقاربة حديثة تقوم على التكامل بين القانون والتكنولوجيا، بما يضمن الاستفادة من إمكانات هذا الدليل دون الإخلال بالضمانات الأساسية للعدالة الجنائية.

الفرع الثاني: الطبيعة القانونية وحجية الأدلة الرقمية

يثير الدليل الرقمي، بوصفه أحد نتاجات التطور التكنولوجي، تساؤلات عميقة حول طبيعته القانونية ومدى اعتباره وسيلة مستقلة من وسائل الإثبات الجنائي أو مجرد امتداد للأدلة التقليدية في صورة تقنية حديثة. فقد أدى ظهور هذا النوع من الأدلة إلى إعادة طرح النقاش الفقهي بشأن مفهوم الدليل في المجال الجنائي، وحدود القواعد الإجرائية التقليدية في استيعاب معطيات البيئة الرقمية. وفي هذا السياق، اتجه جانب من الفقه إلى اعتبار الدليل الرقمي دليلا قائما بذاته، يتميز بخصائص

فنية وقانونية تبرر إخضاعه لتنظيم خاص، في حين يرى اتجاه آخر أنه لا يخرج عن كونه صورة حديثة للأدلة الكتابية أو المادية، ومن ثم يخضع للقواعد العامة في الإثبات مع مراعاة خصوصيته التقنية[1].

إن قبول الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي، في الأنظمة الجنائية الحديثة يقوم على مبدأ حرية الإثبات، الذي يجيز للقاضي الجنائي الاعتماد على أي دليل يطرح عليه ما دام قد تم الحصول عليه بطرق مشروعة. وفي ضوء هذا المبدأ، أصبح الدليل الرقمي مقبولا كوسيلة من وسائل الإثبات، خاصة في ظل انتشار الجرائم المعلوماتية التي لا يمكن إثباتها إلا من خلال هذا النوع من الأدلة. وقد ساهمت التشريعات الحديثة، ومنها التشريعات العربية، في تكريس هذا الاتجاه من خلال الاعتراف بحجية المعاملات الإلكترونية والبيانات الرقمية، وإن كان هذا القبول يظل مشروطا باحترام الضوابط القانونية المتعلقة بمشروعية الحصول على الدليل وسلامة إجراءاته.

أما عن حجية الدليل الرقمي أمام القضاء، فإنها ترتبط بمدى توافر عناصر الموثوقية والسلامة الفنية في هذا الدليل، إذ لا يكفي مجرد وجود بيانات رقمية لإثبات الواقعة، بل يجب التأكد من عدم تعرضها للتعديل أو التلاعب، ومن سلامة الوسائل المستخدمة في استخراجها وتحليلها. كما تتوقف قوة الدليل الرقمي على مدى الحفاظ على ما يعرف بسلسلة الحيازة، التي تضمن تتبع مسار الدليل منذ ضبطه وحتى عرضه أمام المحكمة، بما يمنع الشك في مصداقيته. ومن ثم، فإن حجية الدليل الرقمي لا تستمد من طبيعته التقنية فحسب، بل من سلامة الإجراءات التي أحاطت به، وهو ما يجعل منه دليلا فنيا يتطلب قدرا من الدقة في التعامل معه يفوق ما هو مألوف في الأدلة التقليدية[2].

وفي هذا الإطار، تبرز السلطة التقديرية للقاضي الجنائي باعتبارها الركيزة الأساسية في تقييم الأدلة، بما في ذلك الأدلة الرقمية، حيث يتمتع القاضي بحرية تكوين اقتناعه استنادا إلى ما يعرض عليه من عناصر الإثبات، دون التقيد بقواعد محددة لتقدير الدليل، ما دام حكمه قائما على أسباب سائغة. غير أن هذه السلطة، وإن كانت واسعة، إلا أنها لا تكون مطلقة في مجال الأدلة الرقمية، نظرا لتعقيدها الفني، إذ يضطر القاضي في كثير من الأحيان إلى الاستعانة بالخبراء المختصين لفهم طبيعة الدليل وتحديد مدى سلامته. ومع ذلك، يظل القاضي هو صاحب الكلمة النهائية في تقدير

[1] ممدوح، إبراهيم خالد. (2008). التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية (ط1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ص75.

[2] ذكي، مصدر سابق، ص210.

قيمة هذا الدليل، إذ لا يعد رأي الخبير ملزما له، بل يخضع لتقديره في ضوء باقي الأدلة المطروحة في الدعوى[1].

وعليه، فإن الطبيعة القانونية للدليل الرقمي تعكس تداخلا بين الجانبين القانوني والتقني، الأمر الذي يفرض ضرورة تطوير القواعد الإجرائية بما يحقق التوازن بين الاستفادة من الإمكانات التي يتيحها هذا النوع من الأدلة، وبين ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم، في إطار عدالة جنائية قائمة على الدقة والشفافية[2].

وفي تقدير الباحث، فإن الطبيعة القانونية للأدلة الرقمية تكشف عن تحول عميق في بنية نظام الإثبات الجنائي، حيث لم يعد معيار قبول الدليل قائما على شكله أو طبيعته المادية، بل على مدى مشروعيته وموثوقيته وقدرته على الإقناع القضائي. ومن ثم، فإن القول بقبول الدليل الرقمي في الإثبات الجنائي لا ينبغي أن يفهم باعتباره استثناء أو توسعا عارضا، بل كامتداد طبيعي لمبدأ حرية الإثبات الذي يميز النظم الجنائية الحديثة، شريطة احترام الضوابط الإجرائية التي تكفل سلامة الدليل ومشروعية الحصول عليه. غير أن هذا القبول، في نظر الباحث، لا يزال في كثير من التشريعات مشوبا بنوع من التردد، نتيجة التخوف من التعقيدات التقنية وصعوبة التحقق من سلامة هذا النوع من الأدلة، وهو ما يستدعي تدخلا تشريعيا أكثر وضوحا لتكريس قواعد خاصة بالإثبات الرقمي دون الإخلال بالقواعد العامة.

أما من حيث حجية الدليل الرقمي أمام القضاء، فيرى الباحث أنها لا ينبغي أن تقاس بمعايير الأدلة التقليدية ذاتها، بل يجب أن تبنى على معيار مزدوج يجمع بين السلامة التقنية والإجراءات القانونية السليمة. فالدليل الرقمي، مهما بلغ من الدقة الفنية، يفقد قيمته إذا شابه خلل في طريقة جمعه أو حفظه، كما أن الالتزام بالإجراءات الشكلية لا يكفي وحده إذا كان الدليل من الناحية التقنية عرضة للتلاعب أو غير قابل للتحقق. ومن ثم، فإن حجية هذا الدليل تقوم على تكامل هذين البعدين، وهو ما يفرض اعتماد معايير فنية دقيقة، مثل التحقق من سلامة البيانات وسلسلة الحيازة، إلى جانب الرقابة القضائية على مشروعية الإجراءات. ويؤكد الباحث أن هذه الطبيعة المركبة لحجية الدليل الرقمي تجعله أقرب إلى الدليل الفني المعزز، الذي يجمع بين الطابع العلمي والاعتبار القانوني.

وفيما يتعلق بالسلطة التقديرية للقاضي الجنائي، يرى الباحث أنها تظل حجر الأساس في نظام الإثبات، غير أن ممارستها في مجال الأدلة الرقمية تكتسب خصوصية تفرض إعادة ضبط حدودها. فالقاضي، وإن كان يتمتع بحرية تكوين اقتناعه، إلا أنه يواجه في هذا المجال أدلة ذات طابع تقني

---

[1] العبيدي، نوري حميد. (2011). الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص215.

[2] ذكي، مصدر سابق، ص312.

معقد قد لا يكون قادرا على تقييمها دون الاستعانة بالخبرة الفنية، مما قد يؤدي عمليا إلى نوع من الاعتماد غير المباشر على رأي الخبير. ومن هنا، يبرز التحدي في الحفاظ على استقلال القاضي في تقدير الدليل، دون أن يتحول إلى مجرد متلقٍ لنتائج فنية لا يملك أدوات مناقشتها. ويرى الباحث أن تحقيق هذا التوازن يقتضي تعزيز التكوين التقني للقضاة، وتكريس مبدأ الرقابة القضائية الواعية على الأدلة الرقمية، بحيث لا يسلّم بها لمجرد طابعها العلمي، ولا ترفض لعدم الإلمام بتفاصيلها الفنية.

وعليه، يخلص الباحث إلى أن قبول الأدلة الرقمية وحجيتها لا يمكن فصلهما عن إعادة صياغة دور القاضي الجنائي في عصر الرقمنة، بما يضمن استيعاب هذا التطور دون المساس بجوهر العدالة، ويؤسس لنموذج إثبات حديث يقوم على التكامل بين الحرية التقديرية للقاضي والانضباط الفني للأدلة الرقمية.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني لوسائل الإثبات الرقمية

يمثل التنظيم القانوني لوسائل الإثبات الرقمية الإطار الذي يحدد مشروعية استخدامها وحدود توظيفها في الدعوى الجنائية، في ظل ما تثيره من إشكالات تتعلق بطبيعتها التقنية وتأثيرها على الحقوق والحريات. فمع تزايد الاعتماد على الأدلة الرقمية، لم يعد كافيا الاكتفاء بالقواعد التقليدية للإثبات، بل أصبح من الضروري وضع ضوابط قانونية دقيقة تنظم إجراءات جمع هذه الأدلة وتحليلها وحفظها وتقديمها أمام القضاء، بما يضمن سلامتها ومصداقيتها. كما يهدف هذا التنظيم إلى تحقيق التوازن بين فعالية العدالة الجنائية في كشف الجرائم وملاحقة مرتكبيها، وبين احترام الضمانات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

الفرع الأول: الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية

يعد جمع الأدلة الرقمية من أكثر المراحل حساسية في نطاق الإثبات الجنائي، لما ينطوي عليه من تداخل بين الاعتبارات التقنية والضوابط القانونية، ولما قد يمسه من حقوق وحريات أساسية، وفي مقدمتها الحق في الخصوصية. ومن ثم، لم يعد مقبولا الاعتماد على الأدلة الرقمية لمجرد وجودها، بل يتعين أن يتم الحصول عليها وفق إطار قانوني منضبط يكفل مشروعيتها وسلامتها، ويضمن في الوقت ذاته عدم التعسف في استعمال السلطة. وفي هذا السياق، تبرز مجموعة من الضوابط التي تحكم عملية جمع الأدلة الرقمية، تتعلق أساسا بمشروعية الحصول عليها، وإجراءات التفتيش الإلكتروني، والضمانات المرتبطة بحماية الخصوصية[1].

[1] ذكي، مصدر سابق، ص142.

فمن حيث مشروعية الحصول على الدليل، يعد هذا المبدأ حجر الزاوية في قبول الأدلة الرقمية أمام القضاء الجنائي، إذ لا يعتد بأي دليل يتم الحصول عليه بوسائل غير مشروعة، حتى ولو كان كاشفا للحقيقة. ويستند هذا المبدأ إلى قاعدة عامة مفادها أن ما بني على باطل فهو باطل، وهو ما يعني أن أي انتهاك للقواعد الإجرائية أو للحقوق الدستورية، كالدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية أو اعتراض المراسلات دون إذن قانوني، يؤدي إلى استبعاد الدليل المتحصل عليه. ومن ثم، يتعين أن يتم جمع الأدلة الرقمية بناء على إذن صادر من السلطة المختصة، ووفق الإجراءات التي يحددها القانون، بما يضمن احترام مبدأ الشرعية الإجرائية وحماية حقوق الأفراد[1].

تعد إجراءات التفتيش الإلكتروني امتدادا حديثا لمفهوم التفتيش التقليدي، غير أنها تتميز بخصوصية تستدعي تنظيما دقيقا يراعي طبيعة البيئة الرقمية. فالتفتيش في النظم المعلوماتية لا يقتصر على مكان مادي محدد، بل قد يمتد إلى بيانات مخزنة في خوادم بعيدة أو عبر شبكات عابرة للحدود، مما يثير إشكالات قانونية تتعلق بنطاق الاختصاص وحدود السلطة. ولذلك، يشترط لصحة التفتيش الإلكتروني صدور إذن قضائي يحدد بدقة محل التفتيش ونطاقه الزمني والموضوعي، مع ضرورة مراعاة التناسب بين الإجراء وخطورة الجريمة محل التحقيق. كما يتعين تنفيذ التفتيش بواسطة جهات مختصة تمتلك الخبرة التقنية اللازمة، لضمان عدم الإضرار بالبيانات أو العبث بها أثناء عملية الضبط[2].

وفي إطار الضمانات القانونية المرتبطة بالخصوصية، يبرز التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين مقتضيات العدالة الجنائية وضرورة حماية الحياة الخاصة للأفراد. فالأدلة الرقمية غالبا ما تتضمن بيانات شخصية أو معلومات حساسة، مما يجعل جمعها أو الاطلاع عليها تدخلا مباشرا في نطاق الخصوصية. ومن ثم، يتعين أن يتم هذا التدخل في حدود ما يقرره القانون، وبما يتوافق مع مبدأ الضرورة والتناسب، بحيث لا يلجأ إلى الوسائل التقنية إلا بالقدر اللازم لتحقيق غرض مشروع. كما تفرض هذه الضمانات ضرورة تأمين البيانات التي يتم ضبطها، ومنع استخدامها أو تداولها خارج نطاق الدعوى، إضافة إلى خضوع إجراءات جمع الأدلة لرقابة قضائية فعالة تكفل عدم الانحراف في استعمال السلطة[3].

---

[1] الجوهري، مصدر سابق، ص188.

[2] ممدوح، مصدر سابق، ص105.

[3] المومني، رامي متعب. (2010). الدليل الرقمي وأثره في الإثبات الجنائي (ط1). عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص115.

وعليه، فإن الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية تمثل ركيزة أساسية لضمان عدالتها ومصداقيتها، إذ لا تقتصر أهميتها على حماية حقوق الأفراد، بل تمتد لتشمل تعزيز الثقة في مخرجات العدالة الجنائية، بما يحقق التوازن بين فعالية مكافحة الجريمة واحترام سيادة القانون[1].

وفي تقدير الباحث، فإن الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية تمثل الاختبار الحقيقي لمدى قدرة النظام الجنائي على التكيف مع التحول الرقمي دون التفريط في مبادئ الشرعية الإجرائية. فمشروعية الحصول على الدليل لا ينبغي أن تختزل في مجرد استصدار إذن شكلي، بل يجب أن تفهم بوصفها منظومة متكاملة من الضمانات تبدأ من تحديد نطاق الإجراء وأسبابه، وتمر بكيفية تنفيذه، وتنتهي بمدى احترامه للحقوق الدستورية للأفراد. ومن ثم، فإن أي دليل رقمي يتم الحصول عليه خارج هذا الإطار، حتى وإن كان كاشفا للحقيقة، يظل في نظر الباحث دليلا معيبا يفقد مشروعيته، لأن العدالة الجنائية لا تقوم على الحقيقة المجردة فحسب، بل على الوسائل المشروعة في الوصول إليها.

أما فيما يتعلق بإجراءات التفتيش الإلكتروني، فيرى الباحث أنها تفرض إعادة صياغة المفهوم التقليدي للتفتيش، الذي كان يرتبط بمكان مادي محدد، ليشمل فضاء رقميا قد يكون غير مرئي وغير محدد جغرافيا. وهذا التحول يثير إشكاليات دقيقة تتعلق بمدى امتداد سلطة التفتيش إلى البيانات المخزنة خارج الإقليم، وحدود الوصول إلى الأنظمة المرتبطة بالجهاز محل التفتيش. ويرى الباحث أن التعامل مع هذه الإشكاليات يتطلب وضع ضوابط دقيقة تحدد نطاق التفتيش الإلكتروني بشكل واضح ومحدد، بحيث لا يتحول إلى وسيلة لاختراق شامل للبيانات، مع ضرورة الالتزام بمبدأ التناسب، بحيث يكون الإجراء مقصورا على ما تقتضيه ضرورة التحقيق دون توسع أو تعسف. كما يؤكد على أهمية إسناد تنفيذ هذا النوع من التفتيش إلى جهات مختصة تمتلك الكفاءة التقنية، لضمان سلامة البيانات وعدم إفسادها أثناء عملية الضبط.

وفيما يتعلق بالضمانات القانونية المرتبطة بالخصوصية، يرى الباحث أن التحدي الأكبر لا يكمن في إقرار هذه الضمانات من حيث المبدأ، بل في كيفية تفعيلها عمليا في مواجهة أدوات تقنية قادرة على اختراق أدق تفاصيل الحياة الخاصة. فالأدلة الرقمية، بطبيعتها، لا تقتصر على بيانات مرتبطة بالفعل الإجرامي، بل قد تكشف عن نطاق واسع من المعلومات الشخصية التي لا صلة لها بالواقعة محل التحقيق. ومن ثم، فإن حماية الخصوصية تقتضي تبني نهج قانوني يقوم على الانتقائية المشروعة، بحيث يتم حصر الاطلاع على البيانات في الحدود اللازمة للتحقيق، مع فرض قيود صارمة على استخدام المعلومات المستخرجة، ومنع تداولها خارج الإطار القضائي. كما يشدد الباحث

[1] حامد، علاء الدين محمد. (2012). المعاينة الجنائية للأدلة الإلكترونية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص134.

على ضرورة إخضاع إجراءات جمع الأدلة الرقمية لرقابة قضائية فعالة ومستمرة، لا تقتصر على الإذن المسبق، بل تمتد إلى متابعة التنفيذ والتأكد من عدم تجاوز الحدود المقررة قانونا.

وعليه، يخلص الباحث إلى أن الضوابط القانونية لجمع الأدلة الرقمية لا ينبغي أن تنظر إليها كقيود تعرقل عمل العدالة، بل كضمانات أساسية تضمن نزاهتها ومشروعيتها، وتؤسس لثقة الأفراد في النظام القانوني، في ظل بيئة رقمية تتسم باتساع نطاق التدخل وإمكانية الانتهاك.

الفرع الثاني: إجراءات حفظ وتحليل وتقديم الأدلة الرقمية

تعد مرحلة حفظ وتحليل وتقديم الأدلة الرقمية من المراحل الحاسمة في مسار الدعوى الجنائية، إذ تتوقف عليها بدرجة كبيرة سلامة الدليل ومصداقيته أمام القضاء. فالدليل الرقمي، بحكم طبيعته غير المادية وقابليته للتغيير أو التلف، يتطلب عناية خاصة في التعامل معه، بدءا من لحظة ضبطه وحتى عرضه أمام المحكمة. ومن ثم، فإن هذه المرحلة تخضع لجملة من الإجراءات الدقيقة التي تهدف إلى ضمان سلامة الدليل والحفاظ على حجيته، مع الاستعانة بالخبرة الفنية اللازمة، وانتهاء بكيفية تقديمه وعرضه بصورة واضحة ومقنعة أمام القضاء.

وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان سلامة الدليل الرقمي من خلال الحفاظ على ما يعرف بسلسلة الحيازة، وهي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى توثيق كل مرحلة يمر بها الدليل منذ لحظة جمعه وحتى تقديمه في المحكمة، بما يضمن عدم تعرضه للتلاعب أو التغيير. وتكتسب هذه السلسلة أهمية خاصة في الأدلة الرقمية، نظرا لسهولة نسخها أو تعديلها، الأمر الذي يفرض ضرورة تسجيل كافة العمليات التي تتم عليها، بما في ذلك تحديد الأشخاص الذين تعاملوا مع الدليل، وبيان كيفية نقله وتخزينه، واستخدام وسائل تقنية تضمن سلامته، مثل إنشاء نسخ مطابقة والتحقق من سلامتها عبر تقنيات التحقق الرقمي، ويؤدي الإخلال بهذه الإجراءات إلى التشكيك في مصداقية الدليل، وقد يترتب عليه استبعاده من قبل المحكمة[1].

أما ما يتعلق بدور الخبرة الفنية، فإنه يعد عنصرا أساسيا في التعامل مع الأدلة الرقمية، نظرا لما تتطلبه من معرفة تقنية متخصصة لا تتوافر بالضرورة لدى القاضي أو أطراف الدعوى. فالخبير الفني يتولى مهمة استخراج البيانات الرقمية وتحليلها وتفسيرها، باستخدام أدوات وتقنيات التحليل الجنائي الرقمي، بما يسهم في كشف الحقيقة وإبراز دلالات الدليل. غير أن دور الخبير يظل فنيا بحتا، إذ يقتصر على تقديم الرأي الفني دون أن يمتد إلى الفصل في المسائل القانونية، التي تظل من اختصاص القاضي. كما أن تقرير الخبير لا يكون ملزما للمحكمة، وإنما يخضع لتقديرها في

[1] عبد العال، أماني. (2021). الإثبات الجنائي الرقمي: دراسة تأصيلية وتطبيقية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص245.

ضوء باقي الأدلة المطروحة، وهو ما يعكس التوازن بين الخبرة الفنية والسلطة القضائية في تقييم الدليل[1].

إن مرحلة عرض الأدلة الرقمية أمام القضاء تكتسب أهمية خاصة، إذ يتعين تقديم الدليل بطريقة تتيح للمحكمة فهمه واستيعاب مضمونه، رغم طبيعته التقنية المعقدة. ويستلزم ذلك استخدام وسائل عرض مناسبة، كالشاشات والبرمجيات التفاعلية، لتمكين القاضي من الاطلاع على محتوى الدليل بشكل واضح. كما يتطلب الأمر شرحا فنيا مبسطا يقدمه الخبير أو جهة الاتهام، يوضح كيفية الحصول على الدليل وتحليله، ومدى سلامته من الناحية التقنية. وفي هذا الإطار، يتعين على المحكمة أن تتحقق من مشروعية الدليل وسلامة إجراءاته، وأن توازن بين قوته الإثباتية وباقي الأدلة، وصولا إلى تكوين اقتناعها القضائي على أسس سليمة[2].

وعليه، فإن إجراءات حفظ وتحليل وتقديم الأدلة الرقمية تمثل منظومة متكاملة تهدف إلى ضمان سلامة الدليل وموثوقيته، وتعزيز دوره في تحقيق العدالة الجنائية، بما يواكب التطور التكنولوجي ويحافظ في الوقت ذاته على الضمانات القانونية الأساسية[3].

وفي تقدير الباحث، فإن القيمة الحقيقية للدليل الرقمي لا تتحدد عند لحظة ضبطه، بل تتبلور عبر سلسلة من الإجراءات اللاحقة التي تضمن سلامته وتحافظ على حجيته، بحيث يمكن القول إن أي خلل في مرحلة الحفظ أو التحليل أو التقديم قد يكون كفيلا بإهدار الدليل بأكمله، مهما كانت أهميته في كشف الحقيقة. ومن ثم، فإن مسألة سلامة الدليل وسلسلة الحيازة لا ينبغي النظر إليها باعتبارها إجراء شكليا، بل كضمانة جوهرية لشرعية الدليل ومصداقيته. ويرى الباحث أن هذه السلسلة تمثل العمود الفقري للدليل الرقمي، إذ تتيح تتبع مساره بدقة منذ لحظة جمعه وحتى عرضه أمام القضاء، بما يمنع أي شبهة تلاعب أو استبدال. وفي هذا السياق، فإن مجرد الشك في انقطاع هذه السلسلة أو عدم توثيقها توثيقا دقيقا يجب أن يفسر لمصلحة المتهم، تأسيسا على قاعدة الشك يفسر لصالحه، وهو ما يعكس الطبيعة الدقيقة والحساسة لهذا النوع من الأدلة.

يرى الباحث إن الخبرة الفنية لم تعد مجرد وسيلة مساعدة في فهم الدليل، بل أصبحت عنصرا بنيويا في تكوينه ذاته، بحيث لا يمكن تصور وجود دليل رقمي دون تدخل خبير متخصص في استخراجه وتحليله. غير أن هذا الدور المتعاظم يثير إشكالية دقيقة تتعلق بمدى تأثير الخبرة الفنية

---

[1] حماد، محمد مصطفى. (2018). الخبرة الفنية في جرائم تقنية المعلومات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص112.

[2] الظهوري، مطر. (2020). حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة. الشارقة: مكتبة الجامعة. ص189.

[3] شحاتة، أحمد عوض. (2017). الجريمة المعلوماتية والأدلة الرقمية. المنصورة: دار الفكر والقانون. ص302.

على استقلال القاضي في تكوين قناعته، إذ قد يتحول الخبير عمليا إلى صاحب التأثير الأكبر في تقدير الدليل، خاصة في ظل التعقيد التقني الذي يحيط به. ومن هنا، يؤكد الباحث على ضرورة إعادة ضبط العلاقة بين القاضي والخبير، بحيث تظل الخبرة أداة تفسير لا سلطة تقرير، مع أهمية تمكين القاضي من حد أدنى من المعرفة التقنية التي تؤهله لمناقشة تقرير الخبير وعدم التسليم به تسليما مطلقا.

اما عرض الأدلة الرقمية أمام القضاء، يرى الباحث أن هذه المرحلة تمثل الترجمة العملية لقيمة الدليل، إذ لا يكفي أن يكون الدليل سليما من الناحية الفنية، بل يجب أن يعرض بطريقة تتيح للقاضي استيعابه وتقدير دلالاته. ويشير إلى أن التحدي في هذا السياق لا يكمن فقط في الوسائل التقنية المستخدمة في العرض، بل في القدرة على تحويل البيانات الرقمية المعقدة إلى مضمون مفهوم يمكن مناقشته في إطار المحاكمة. ومن ثم، فإن عرض الأدلة الرقمية يجب أن يتم في إطار من الشفافية والوضوح، مع تمكين أطراف الدعوى من مناقشتها والطعن فيها، بما يحقق مبدأ المواجهة ويعزز ضمانات الدفاع. كما يؤكد الباحث أن المحكمة يجب ألا تنخدع بالطابع العلمي أو التقني للدليل، بل عليها أن تخضعه لذات معايير التمحيص والنقد التي تخضع لها باقي الأدلة، مع مراعاة خصوصيته.

وعليه، يخلص الباحث إلى أن إجراءات حفظ وتحليل وتقديم الأدلة الرقمية تمثل منظومة مترابطة لا تقبل التجزئة، وأن نجاحها في خدمة العدالة الجنائية مرهون بمدى الالتزام الصارم بضوابطها، وبقدرة النظام القضائي على استيعاب أبعادها التقنية دون التفريط في جوهر الضمانات القانونية.

المطلب الثالث: دور وسائل الإثبات الرقمية في تطوير العدالة الجنائية

يمثل توظيف وسائل الإثبات الرقمية أحد أبرز مظاهر تحديث منظومة العدالة الجنائية في ظل التحول الرقمي المتسارع، إذ لم يعد دور هذه الوسائل مقتصرا على كونها أدوات تقنية مساعدة، بل أصبحت عنصرا محوريا في كشف الحقيقة وتعزيز كفاءة الإجراءات الجنائية. فقد أسهمت الأدلة الرقمية في تسريع عمليات التحقيق، وتحسين دقة الإثبات، والحد من الأخطاء القضائية، مما انعكس إيجابا على تحقيق العدالة الناجزة. غير أن هذا التطور، رغم مزاياه، يثير في المقابل تحديات قانونية تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات، الأمر الذي يستوجب بحث مدى قدرة هذه الوسائل على تحقيق التوازن بين فعالية العدالة ومتطلبات الشرعية الإجرائية.

الفرع الأول: إسهام الأدلة الرقمية في تحقيق العدالة الناجزة

أدى التطور التكنولوجي المتسارع إلى إحداث تحول نوعي في منظومة العدالة الجنائية، حيث أصبحت الأدلة الرقمية أداة محورية في دعم فعالية الإجراءات وتسريعها، بما يسهم في تحقيق ما يعرف بالعدالة الناجزة، أي العدالة التي تنجز في وقت معقول دون إخلال بضماناتها الأساسية. ولم يعد دور هذه الأدلة مقتصرا على مجرد دعم وسائل الإثبات التقليدية، بل باتت في كثير من الأحيان الوسيلة الحاسمة في كشف الحقيقة، خاصة في الجرائم ذات الطابع التقني أو المنظم. وفي هذا السياق، تتجلى إسهامات الأدلة الرقمية بشكل واضح في تسريع إجراءات التحقيق من جهة، وتعزيز دقة الإثبات وتقليل احتمالات الخطأ القضائي من جهة أخرى[1].

فمن حيث تسريع إجراءات التحقيق، أسهمت الأدلة الرقمية في تقليص الزمن اللازم لكشف الجرائم وتحديد مرتكبيها، وذلك بفضل ما توفره من بيانات دقيقة وقابلة للتحليل الفوري. إذ تتيح تقنيات التحليل الجنائي الرقمي تتبع الأنشطة الإلكترونية، واسترجاع البيانات المحذوفة، وتحليل الاتصالات الرقمية في وقت قياسي مقارنة بالوسائل التقليدية التي قد تستغرق وقتا طويلا في جمع الأدلة وفحصها. كما أن الاعتماد على قواعد البيانات الرقمية وأنظمة الربط الإلكتروني بين الجهات المختصة يسهم في تسهيل تبادل المعلومات وتسريع إجراءات التحري والاستدلال، الأمر الذي يعزز من كفاءة العمل الجنائي ويحد من التأخير الذي قد يؤثر سلبا على سير العدالة[2].

ولا يقتصر أثر الأدلة الرقمية على تسريع الإجراءات فحسب، بل يمتد إلى تعزيز دقة الإثبات وتقليل احتمالات الخطأ القضائي، حيث تتميز هذه الأدلة بدرجة عالية من الموضوعية، لكونها تعتمد على بيانات تقنية قابلة للتحقق والفحص العلمي. فالبصمات الرقمية، وسجلات الدخول إلى الأنظمة، وبيانات الاتصالات، جميعها توفر مؤشرات دقيقة يمكن الاستناد إليها في ربط المتهم بالفعل الإجرامي أو نفيه عنه. كما أن إمكانية التحقق من سلامة هذه الأدلة عبر تقنيات متقدمة، مثل التوقيع الرقمي وخوارزميات التحقق، تسهم في تعزيز موثوقيتها وتقليل فرص التلاعب بها[3].

ومن جهة أخرى، تسهم الأدلة الرقمية في الحد من الاعتماد المفرط على الأدلة الشخصية، كالشهادات، التي قد تتأثر بعوامل ذاتية أو نفسية، مما يقلل من احتمالات الخطأ الناتج عن سوء

---

[1] أبو الهيجاء، فؤاد بكر. (2022). التحول الرقمي في منظومة العدالة الجنائية (ط1). عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع. ص45.

[2] منصور، محمد مروان. (2019). كفاءة التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. ص112.

[3] العنزي، مساعد بن ناصر. (2021). الدليل الرقمي وقوته في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة. الرياض: مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص98.

التقدير أو التذكر. كما أن استخدامها يتيح إعادة فحص الوقائع بصورة موضوعية، خاصة في ضوء إمكانية الاحتفاظ بالبيانات الرقمية لفترات طويلة وإعادة تحليلها عند الحاجة، الأمر الذي يعزز من فرص الوصول إلى الحقيقة المادية في الدعوى الجنائية[1].

وعليه، فإن الأدلة الرقمية تمثل ركيزة أساسية في تطوير العدالة الجنائية، ليس فقط من حيث تسريع الإجراءات، بل أيضا من حيث تعزيز دقة النتائج وتحقيق قدر أكبر من اليقين القضائي، وهو ما ينعكس إيجابا على ثقة المجتمع في منظومة العدالة، شريطة أن يتم استخدامها في إطار قانوني منضبط يراعي الضمانات الأساسية للمتهمين[2].

وفي تقدير الباحث، فإن إسهام الأدلة الرقمية في تحقيق العدالة الناجزة لا يقتصر على كونها وسيلة تقنية حديثة، بل يعكس تحولا بنيويا في فلسفة الإجراءات الجنائية، حيث لم يعد الزمن عاملا محايدا في تحقيق العدالة، بل أصبح عنصرا حاسما في تقييم كفاءتها. فالأدلة الرقمية، بما توفره من إمكانية الوصول السريع إلى المعلومات وتحليلها، تسهم في تقليص الفجوة الزمنية بين وقوع الجريمة وكشف ملابساتها، وهو ما يحد من مخاطر ضياع الأدلة أو تلاشيها، ويعزز من فعالية التحقيق الجنائي. ويرى الباحث أن هذا التسريع لا ينبغي أن يفهم بوصفه مجرد تقليص للوقت، بل كتحسين نوعي في آليات العمل، يقوم على استبدال الإجراءات التقليدية البطيئة بأساليب تحليلية دقيقة تعتمد على البيانات.

وفي هذا السياق، تتجلى أهمية الأدلة الرقمية في قدرتها على إعادة تشكيل منهجية التحقيق، بحيث يصبح أكثر اعتمادا على التحليل العلمي للبيانات بدلا من الاعتماد المفرط على الوسائل التقليدية، كالشهادات أو القرائن الظنية. فإمكانية تتبع الأنشطة الرقمية، وتحليل سجلات الاتصالات، واستخراج البيانات المخزنة، تتيح للمحقق الوصول إلى خيوط الجريمة في وقت قياسي، كما تمكنه من بناء تصور متكامل للواقعة يستند إلى معطيات موضوعية. غير أن الباحث يؤكد أن هذا التسريع يجب أن يظل محكوما بضوابط قانونية تضمن عدم التسرع أو الإخلال بحقوق الدفاع، لأن العدالة الناجزة لا تعني العدالة المتعجلة، بل العدالة التي تتحقق بكفاءة دون الإضرار بضماناتها.

أما من حيث دقة الإثبات وتقليل الأخطاء القضائية، فيرى الباحث أن الأدلة الرقمية تسهم في تعزيز الطابع الموضوعي للإثبات الجنائي، لكونها تستند إلى بيانات قابلة للتحقق والفحص العلمي، وهو ما يقلل من الاعتماد على التقديرات الشخصية أو العوامل الذاتية التي قد تؤثر في تقييم الأدلة

---

[1] حواوشة، محمد عبد الكريم. (2016). الدليل الإلكتروني في القانون الجنائي. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص104.

[2] المرصفاوي، حسن صادق. (2015). المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية مع تطوراته التشريعية ومذكراته الإيضاحية وأحكام النقض. الإسكندرية: منشأة المعارف. ص410.

التقليدية. فالبصمات الرقمية، وسجلات الاستخدام، والبيانات الزمنية المرتبطة بالأنشطة الإلكترونية، تمثل مؤشرات دقيقة يمكن من خلالها إعادة بناء الواقعة الإجرامية بصورة أقرب إلى الحقيقة. كما أن إمكانية مراجعة هذه الأدلة وإعادة تحليلها في أي مرحلة من مراحل الدعوى تمثل ضمانة إضافية للحد من الأخطاء القضائية، خاصة في القضايا التي تتسم بالتعقيد أو الغموض.

ومع ذلك، ينبه الباحث إلى أن هذه الدقة ليست مطلقة، بل تظل رهينة بمدى سلامة الإجراءات المتبعة في جمع الدليل وتحليله، وبكفاءة الجهات الفنية المختصة. فالدليل الرقمي، رغم طابعه العلمي، قد يكون عرضة لسوء التفسير أو الاستخدام إذا لم يحسن التعامل معه، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج مضللة لا تقل خطورة عن الأخطاء المرتبطة بالأدلة التقليدية. ومن ثم، فإن تحقيق الدقة في الإثبات لا يتوقف على وجود الدليل الرقمي في ذاته، بل على منظومة متكاملة من الضمانات الفنية والقانونية التي تحكم التعامل معه.

وعليه، يخلص الباحث إلى أن الأدلة الرقمية تمثل أداة فعالة في تحقيق العدالة الناجزة من حيث تسريع الإجراءات وتعزيز دقة الإثبات، غير أن فعاليتها الحقيقية تظل مرهونة بقدرة النظام القانوني على استيعابها وتطويعها في إطار يوازن بين الكفاءة والضمانات، بما يحقق العدالة في مضمونها وشكلها معا.

الفرع الثاني: التحديات والضمانات القانونية

على الرغم من الأهمية المتزايدة للأدلة الرقمية في دعم العدالة الجنائية وتعزيز كفاءتها، فإن استخدامها لا يخلو من تحديات معقدة تفرض ضرورة وضع ضوابط قانونية دقيقة تضمن عدم الانحراف بها عن غاياتها المشروعة. فهذه الأدلة، بحكم طبيعتها التقنية وارتباطها بالبيئة الرقمية، تثير إشكالات متعددة تتعلق بسلامتها، ومشروعية الحصول عليها، وحدود استخدامها، فضلا عن تأثيرها المباشر على الحقوق والحريات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الخصوصية. ومن ثم، فإن التعامل مع الأدلة الرقمية يقتضي موازنة دقيقة بين متطلبات الفعالية في مكافحة الجريمة، وضمان احترام المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية.

فمن حيث التحديات التقنية والقانونية، تواجه الأدلة الرقمية جملة من الصعوبات التي قد تؤثر على قيمتها الإثباتية، إذ تتسم هذه الأدلة بقابليتها للتعديل أو الإخفاء بوسائل تقنية متقدمة، مما يثير الشكوك حول مدى سلامتها ومصداقيتها إذا لم تحط بإجراءات دقيقة في جمعها وحفظها. كما أن تنوع مصادر البيانات الرقمية وتعدد أشكالها يفرض تحديات في توحيد المعايير الفنية للتعامل معها، خاصة في ظل التطور المستمر للتقنيات المستخدمة في ارتكاب الجرائم. ويضاف إلى ذلك صعوبة تحديد الاختصاص المكاني في الجرائم الرقمية العابرة للحدود، حيث قد تكون البيانات مخزنة في خوادم تقع خارج نطاق الدولة، مما يثير إشكالات قانونية تتعلق بالتعاون الدولي وتنازع الاختصاص.

كما أن غياب أو قصور التشريعات في بعض الأنظمة القانونية قد يؤدي إلى فراغ تشريعي يحد من فعالية استخدام هذه الأدلة أو يفتح المجال للطعن في مشروعيتها[1].

إن مخاطر انتهاك الخصوصية عبر الأدلة الرقمية غالبا ما تتضمن بيانات شخصية أو معلومات حساسة تتعلق بحياة الأفراد، مما يجعل جمعها أو الاطلاع عليها تدخلا مباشرا في نطاق الحياة الخاصة. وقد يتخذ هذا التدخل صورا متعددة، كالمراقبة الإلكترونية، أو اعتراض الاتصالات، أو تفتيش الأجهزة الشخصية، وهي إجراءات، وإن كانت تهدف إلى خدمة العدالة، إلا أنها قد تتحول إلى وسيلة لانتهاك الحقوق إذا لم تمارس في إطار قانوني صارم. ومن ثم، يقتضي الأمر إخضاع هذه الإجراءات لمبدأي الضرورة والتناسب، بحيث لا يلجأ إليها إلا عند الحاجة، وبالقدر اللازم لتحقيق غرض مشروع، مع ضرورة وجود رقابة قضائية فعالة تضمن عدم التعسف في استعمال السلطة، فضلا عن حماية البيانات التي يتم جمعها من التسريب أو الاستخدام غير المشروع[2].

وفي هذا الإطار، يبرز التحدي الأهم في تحقيق التوازن بين الفعالية والضمانات، إذ لا يمكن إنكار أن الأدلة الرقمية تسهم بشكل كبير في كشف الجرائم وتعزيز كفاءة العدالة الجنائية، غير أن الإفراط في استخدامها دون ضوابط قد يؤدي إلى تقويض الحقوق الأساسية وإضعاف الثقة في النظام القضائي. ومن ثم، يتعين أن يقوم تنظيم هذه الأدلة على أساس تحقيق التوازن بين مصلحتين متعارضتين ظاهريا: مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة وتحقيق الأمن، ومصلحة الأفراد في حماية حقوقهم وحرياتهم. ويتحقق هذا التوازن من خلال وضع إطار قانوني واضح يحدد شروط وإجراءات جمع الأدلة الرقمية، ويكفل خضوعها لرقابة قضائية فعالة، مع تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك حق الدفاع ومبدأ المواجهة بين الخصوم[3].

وعليه، فإن التحديات التي تطرحها الأدلة الرقمية لا تقل أهمية عن مزاياها، بل تشكل في ذاتها دافعا لتطوير القواعد القانونية بما يضمن الاستخدام الأمثل لهذه الأدلة، في إطار عدالة جنائية حديثة تقوم على التوازن بين الكفاءة التقنية والضمانات القانونية[4].

---

[1] أبو الخير، عطية. (2020). إشكالات الإثبات الجنائي في الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود. القاهرة: دار النهضة العربية. ص156.

[2] الفواز، خالد بن محمد. (2018). الحماية الجنائية للخصوصية في مواجهة التقنيات الحديثة. الرياض: مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص212.

[3] منصور، مصدر سابق، ص288.

[4] خضر، لؤي. (2021). آفاق تطوير القانون الإجرائي في العصر الرقمي (ط1). عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص340.

وفي تقدير الباحث، فإن التحديات التي تطرحها الأدلة الرقمية لا تمثل مجرد عقبات عرضية في طريق تطوير العدالة الجنائية، بل تعكس إشكالية أعمق تتعلق بمدى قدرة القواعد القانونية التقليدية على استيعاب واقع تقني متغير وسريع التطور. فالتحديات التقنية والقانونية المرتبطة بهذا النوع من الأدلة تكشف عن فجوة واضحة بين التطور التكنولوجي والإطار التشريعي المنظم له، إذ لا تزال العديد من القواعد الإجرائية غير مهيأة للتعامل مع طبيعة البيانات الرقمية، سواء من حيث طرق جمعها أو تحليلها أو تقييمها. ويرى الباحث أن هذه الفجوة لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تمتد إلى البنية المؤسسية، بما في ذلك ضعف التأهيل التقني لبعض القائمين على تطبيق القانون، الأمر الذي قد يؤدي إلى سوء فهم الأدلة الرقمية أو إساءة استخدامها، وهو ما ينعكس سلبا على عدالتها ومصداقيتها.

كما يبرز في هذا السياق التحدي المرتبط بالطابع العابر للحدود للبيانات الرقمية، حيث لم يعد من الممكن حصر الجريمة أو أدلتها في نطاق إقليمي ضيق، بل أصبحت البيانات موزعة عبر خوادم وشبكات دولية، مما يثير إشكالات معقدة تتعلق بالاختصاص القضائي والتعاون الدولي. ويرى الباحث أن غياب آليات فعالة وسريعة للتعاون القانوني الدولي في هذا المجال قد يؤدي إلى تعطيل الوصول إلى الأدلة أو فقدانها، وهو ما يضعف من فعالية العدالة الجنائية في مواجهة الجرائم الحديثة.

أما فيما يتعلق بمخاطر انتهاك الخصوصية، فإن الباحث يرى أن الأدلة الرقمية تمثل سلاحا ذا حدين، إذ كما تسهم في كشف الجرائم، فإنها في الوقت ذاته تمنح السلطات قدرة غير مسبوقة على الوصول إلى بيانات شخصية دقيقة قد تمتد إلى تفاصيل الحياة الخاصة للأفراد. ويكمن الخطر الحقيقي، في نظر الباحث، في إمكانية تحول هذه الوسائل إلى أدوات للمراقبة الشاملة إذا لم تحط بضوابط صارمة، خاصة في ظل التطور المستمر لتقنيات الاختراق والتحليل. ومن ثم، فإن حماية الخصوصية لا ينبغي أن تفهم باعتبارها عائقا أمام العدالة، بل كجزء لا يتجزأ من مشروعيتها، إذ لا يمكن الحديث عن عدالة جنائية حقيقية في ظل انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد.

وفي ضوء ذلك، يبرز التحدي الجوهري في تحقيق التوازن بين الفعالية والضمانات، وهو توازن دقيق لا يمكن حسمه لصالح أحد الطرفين على حساب الآخر. ويرى الباحث أن الإفراط في تغليب اعتبارات الفعالية قد يؤدي إلى نظام جنائي متشدد ينتهك الحقوق والحريات، في حين أن المبالغة في التشدد في الضمانات قد تعرقل جهود مكافحة الجريمة وتضعف هيبة القانون. ومن ثم، فإن الحل يكمن في تبني مقاربة متوازنة تقوم على تقنين استخدام الأدلة الرقمية ضمن إطار واضح يحدد شروطها وضوابطها، ويكفل خضوعها لرقابة قضائية فعالة، مع تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة، وعلى رأسها حق الدفاع ومبدأ المواجهة.

وعليه، يخلص الباحث إلى أن التحديات التي تطرحها الأدلة الرقمية، رغم خطورتها، تمثل في جوهرها فرصة لإعادة بناء النظام الجنائي على أسس أكثر توازنا ومرونة، بحيث يستوعب التطور التكنولوجي دون أن يفقد ارتباطه بالمبادئ الأساسية للعدالة وسيادة القانون.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يتضح أن وسائل الإثبات الرقمية لم تعد مجرد أدوات مساندة في الدعوى الجنائية، بل أصبحت ركيزة أساسية في بناء منظومة عدالة حديثة قادرة على مواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة. فقد أسهمت هذه الوسائل في تعزيز كفاءة التحقيق الجنائي وتسريع إجراءاته، كما وفرت مستوى أعلى من الدقة والموضوعية في الإثبات، الأمر الذي انعكس إيجابا على تحقيق العدالة الناجزة، غير أن هذا التطور، رغم أهميته، لا يخلو من تحديات قانونية وتقنية تفرض ضرورة إعادة النظر في الأطر التشريعية والإجرائية المنظمة له، بما يضمن مشروعية استخدام الأدلة الرقمية ويحافظ في الوقت ذاته على الحقوق والحريات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الخصوصية وضمانات المحاكمة العادلة. ومن ثم، فإن تحقيق الاستفادة المثلى من هذه الأدلة يظل مرهونا بمدى قدرة الأنظمة القانونية على تحقيق التوازن بين متطلبات الفعالية في مكافحة الجريمة، وضمان احترام المبادئ الأساسية للعدالة الجنائية. وعليه، فإن تطوير التشريعات، وتعزيز الكفاءات الفنية، وتكريس الرقابة القضائية الفعالة، تمثل جميعها عناصر ضرورية لبناء منظومة إثبات رقمي متكاملة، قادرة على دعم العدالة الجنائية في عصر الرقمنة، دون الإخلال بجوهرها القائم على سيادة القانون وحماية الحقوق.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1. أظهرت الدراسة أن الدليل الرقمي يمثل تطورا نوعيا في مفهوم الإثبات الجنائي، إذ لم يعد مجرد امتداد للأدلة التقليدية، بل أصبح أداة مستقلة تستند إلى معطيات تقنية تتطلب معالجة قانونية خاصة .
2. تبين أن التشريعات الحديثة، تميل إلى قبول الأدلة الرقمية في إطار مبدأ حرية الإثبات، إلا أن هذا القبول يظل مشروطا بمشروعية الحصول على الدليل وسلامة إجراءاته .
3. كشفت الدراسة أن حجية الدليل الرقمي لا تقوم على طبيعته التقنية فحسب، بل على تكامل عنصرين أساسيين هما السلامة الفنية وسلامة الإجراءات القانونية، وهو ما يميز هذا الدليل عن غيره من وسائل الإثبات .
4. أكدت النتائج أن الأدلة الرقمية تسهم بشكل فعال في تسريع إجراءات التحقيق الجنائي، من خلال توفير بيانات دقيقة وقابلة للتحليل السريع، مما يعزز من تحقيق العدالة الناجزة .

5. أظهرت الدراسة أن استخدام الأدلة الرقمية يسهم في تقليل الأخطاء القضائية، نظرا لاعتمادها على معطيات موضوعية قابلة للتحقق، مقارنة بالأدلة التقليدية التي قد تتأثر بعوامل ذاتية .

6. بينت الدراسة أن الأدلة الرقمية تثير تحديات قانونية وتقنية معقدة، خاصة فيما يتعلق بمشروعية جمعها، وصعوبة التعامل مع طبيعتها الفنية، وإشكالات الاختصاص في الجرائم العابرة للحدود .

7. خلصت الدراسة إلى أن التحدي الرئيسي يتمثل في تحقيق التوازن بين فعالية استخدام الأدلة الرقمية في مكافحة الجريمة، وبين حماية الحقوق والحريات الأساسية، وعلى رأسها الحق في الخصوصية وضمانات المحاكمة العادلة .

أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات على النحو التالي:

1. ضرورة تطوير التشريعات الوطنية، لتتضمن نصوصا صريحة ومفصلة تنظم الأدلة الرقمية من حيث تعريفها، وشروط قبولها، وإجراءات جمعها وحفظها وتقديمها .

2. تعزيز القدرات الفنية والتقنية للعاملين في مجال العدالة الجنائية، من قضاة وأعضاء نيابة وخبراء، من خلال برامج تدريب متخصصة في مجال الأدلة الرقمية والتحليل الجنائي الرقمي .

3. وضع معايير إجرائية موحدة تضمن سلامة الأدلة الرقمية، خاصة فيما يتعلق بسلسلة الحيازة، بما يعزز من حجيتها أمام القضاء ويحد من الطعن فيها .

4. تعزيز الضمانات القانونية لحماية الخصوصية، من خلال إخضاع إجراءات جمع الأدلة الرقمية لرقابة قضائية صارمة، وتقييدها بمبدأي الضرورة والتناسب .

5. دعم التعاون الدولي في مجال تبادل الأدلة الرقمية، من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، لمواجهة التحديات المرتبطة بالطابع العابر للحدود للجرائم الرقمية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو الخير، عطية. (2020). إشكالات الإثبات الجنائي في الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. أبو الهيجاء، فؤاد بكر. (2022). التحول الرقمي في منظومة العدالة الجنائية (ط1). عمّان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
3. الجوهري، أشرف رمضان. (2006). الدليل الإلكتروني في المواد الجنائية: دراسة مقارنة. القاهرة: دار النهضة العربية.
4. حامد، علاء الدين محمد. (2012). المعاينة الجنائية للأدلة الإلكترونية. القاهرة: دار النهضة العربية.

5. حواوشة، محمد عبد الكريم. (2016). الدليل الإلكتروني في القانون الجنائي. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
6. حماد، محمد مصطفى. (2018). الخبرة الفنية في جرائم تقنية المعلومات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
7. خضر، لؤي. (2021). آفاق تطوير القانون الإجرائي في العصر الرقمي (ط1). عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
8. ذكي، تامر محمد. (2014). الدليل الإلكتروني والحماية الإجرائية للمتهم في جرائم الإنترنت. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
9. شحاتة، أحمد عوض. (2017). الجريمة المعلوماتية والأدلة الرقمية (ط1). المنصورة: دار الفكر والقانون.
10. الصغير، جميل عبد الباقي. (2001). أدلة الإثبات الجنائي والتكنولوجيا الحديثة. القاهرة: دار النهضة العربية.
11. الظهوري، مطر. (2020). حجية الدليل الإلكتروني في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة. الشارقة: مكتبة الجامعة.
12. عبد العال، أماني. (2021). الإثبات الجنائي الرقمي: دراسة تأصيلية وتطبيقية. القاهرة: دار النهضة العربية.
13. العبيدي، نوري حميد. (2011). الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية الحديثة. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
14. العنزي، مساعد بن ناصر. (2021). الدليل الرقمي وقوته في الإثبات الجنائي: دراسة مقارنة. الرياض: مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
15. الفواز، خالد بن محمد. (2018). الحماية الجنائية للخصوصية في مواجهة التقنيات الحديثة. الرياض: مطبوعات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
16. ممدوح، إبراهيم خالد. (2008). التحقيق الجنائي في الجرائم الإلكترونية (ط1). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
17. المرصفاوي، حسن صادق. (2015). المرصفاوي في قانون الإجراءات الجنائية مع تطوراته التشريعية ومذكراته الإيضاحية وأحكام النقض. الإسكندرية: منشأة المعارف.
18. منصور، محمد مروان. (2019). كفاءة التحقيق الجنائي في الجرائم المعلوماتية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
19. المومني، رامي متعب. (2010). الدليل الرقمي وأثره في الإثبات الجنائي (ط1). عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.